新区域主义理论框架下金砖国家成员扩容及其发展前景探析
——以阿拉伯国家为例

دراسة تحليلية في توسع مجموعة بريكس وآفاق تطورها في ضوء الإقليمية الجديدة: الأعضاء الجدد من الدول العربية أنموذجاً

An Analysis on The Expansion of BRICS and Its Development Prospects From The Perspective of New Regionalism Theory: Take Arab Countries As an Example

د. آی خه شیو[1] (AI Hexu)؛ قاو يي في (Gao Yifei)[*]

بناءً على دعوة من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، حضر الرئيس الصيني شي جين بينج الاجتماع الخامس عشر لقادة البريكس في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أغسطس من هذا العام. وكان هذا الحضور الحادي عشر على التوالي للرئيس شي جين بينج في اجتماعات قادة بريكس. وبالتركيز على موضوع "بريكس وأفريقيا: الشراكة من

* آی خه شیو(AI Hexu)، أستاذ مساعد في كلية اللغات الأفروآسيوية في جامعة الدراسات الأجنبية بقوانغدونغ، الصين(Guangdong University of Foreign Studies, GDUFS)، وتخصصه الدقيق: الدراسات العربية، تعليم اللغة العربية. قاو يي في(Gao Yifei)، محاضرة في كلية اللغات الأفروآسيوية وثقافتها بجامعة الدراسات الأجنبية بمقاطعة قوانغدونغ للصين(GDUFS, CHINA)\ باحثة جزئية في معهد الدراسات الشرقية بجامعة الدراسات الأجنبية بمقاطعة قوانغدونغ للصين، طالبة لدراسة الدكتوراه في جامعة تيانجين العادية الصينية حاليًا ،تخصصها في الأدب المقارن والأدب العربي.

أجل النمو المتسارع المتبادل والتنمية المستدامة والتعددية الشاملة"، حيث تبادل زعماء الدول المشاركة وجهات النظر المتعمقة حول تعاون البريكس والقضايا الدولية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك وتوصلوا إلى توافق واسع النطاق.

وتمثل دول بريكس أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم وربع الناتج الاقتصادي الإجمالي العالمي. وبعد ١٧ عامًا من التنمية، أصبحت هذه الدول على نحو متزايد قوةً بناءةً في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتحسين الإدارة العالمية وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن تنافس اقتصادات هذه الدول اقتصاد أغنى دول العالم حسب مجموعة "جولد مان ساكس" البنكية العالمية، وقد عززت هذه القمة مكانة آلية تعاون بريكس باعتبارها مروجًا مهمًا لأجندة "الجنوب العالمي". لقد تجاوز دورها دور مجموعة العشرين وأصبح المنتدى الاقتصادي الرئيسي للدول النامية. وكانت النتيجة غير المتوقعة والأكثر تأثيرا هي الإعلان عن أن آلية التعاون لمجموعة البريكس، المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وافقت على دعوة ستة أعضاء جدد للانضمام ابتداء من العام المقبل. وهي الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن الأهمية بمكان ومن النادر أن تتم دعوة ثلاث دول عربية للانضمام إلى بريكس في نفس الوقت، فيظهر أن الدول العربية تطورت بسرعة في العالم في السنوات الأخيرة وسلطت الضوء تدريجيًّا على أهميتها الجغرافية. لذلك، فإن المناقشة المتعمقة لآلية عمل البريكس ودلالة هذا التوسع لها أهمية كبيرة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب ولتعزيز المشاركة المتعمقة للدول العربية في العولمة.

At the invitation of President Cyril Ramaphosa of the Republic of South Africa, Chinese President Xi Jinping attended the 15th BRICS Leaders' Meeting in Johannesburg, South Africa from August 21 to 24 this year. This was President Xi Jinping's eleventh consecutive attendance at BRICS leaders meeting. Focusing on the theme of "BRICS and Africa: Partnership for Mutually Accelerated Growth, Sustainable Development and Inclusive Multilateralism", the leaders of the participating countries exchanged in-depth views on BRICS cooperation and major international issues of common concern and reached broad consensus.

The BRICS countries account for more than 40% of the world's population and one-quarter of the world's total economic output. After 17 years of development, they have increasingly become a constructive force in promoting world economic growth, improving global governance, and promoting the democratization of international relations. This summit has strengthened the status of the BRICS cooperation mechanism as an important promoter of the "Global South" agenda. Its role has surpassed that of the G20 and has become the main economic forum for developing countries. The most unexpected and influential result was the announcement that the BRICS cooperation mechanism, composed of Brazil, Russia, India, China and South Africa, had agreed to invite six new members to join starting next year. They are Argentina, Egypt, Ethiopia, Iran, Saudi Arabia and the United Arab Emirates. It is of great significance and rare for three Arab countries to be invited to join the BRICS at the same time, and it shows that Arab countries have developed rapidly in the world in recent years and have gradually highlighted their geographical importance. Therefore, an in-depth discussion of the operating mechanism of BRICS and the connotation of this expansion is of great significance to promoting South-South cooperation and Arab countries' in-depth participation in globalization.

المبحث الأول: نبذة عن بريكس

بريكس (بالإنجليزية: BRICS - Brazil, Russia, India, China and South Africa) هو مختصر الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية المكونة لأسماء الدول المشاركة في هذا التجمع الاقتصادي وهي حاليًّا: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا[٢]، وكان هذا التجمع يدعى سابقًا «بريك» (بالإنجليزية: BRIC -Brazil, Russia, India and China) قبل انضمام جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١٠م، ليضاف إلى المسمى الحرف S الخاص باسمها ويصبح اسم المجموعة «بريكس». ونظرًا لأن نطق الاختصار الإنجليزي "BRICS" للدول الخمس المذكورة أعلاه يشبه الكلمة الإنجليزية "Brick"، فإنها تسمى "دول الطوب الذهبي" في الصين، والمعروفة أيضًا باسم دول البريكس الخمسة. ومن المقترح تعديل الاسم ليصبح «بريكس بلس» (أو بالإنجليزية: BRICS Plus) بعد إعلان الرئيس الجنوب الأفريقي في ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م خلال قمة البريكس المنعقدة في بلده عن قبول انضمام ست دول جديدة

للبريكس وهي السعودية، الإمارات، مصر، الأرجنتين، إثيوبيا، إيران، وذلك اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤م.

يرجع تاريخ بريكس إلى عام ٢٠٠١م حيث أشار تقرير أعده جيم أونيل(Jim O'Neill)– كبير الاقتصاديين في بنك جولدمان ساكس– إلى أن أربعة اقتصادات ناشئة، بما في ذلك الهند والصين وروسيا والبرازيل، التي تنمو بسرعة وتتمتع بآفاق نمو واعدة، وهي البلدان ذات الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين في المستقبل والمناطق، ويتوقعون أن يشهد الوضع الاقتصادي العالمي تغيرات كبيرة نتيجة لذلك. وفي عام ٢٠٠٦م، عقد وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين اجتماعهم الأول على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يمثل بداية التعاون بين دول بريكس. وفي يونيو ٢٠٠٩م، عقد زعماء البريكس اجتماعهم الأول في يكاترينبرج، روسيا، لتعزيز تعاون بريكس إلى مستوى القمة. وفي عام ٢٠١١م، انضمت جنوب أفريقيا رسميًا إلى مجموعة بريكس، التي توسعت لتشمل خمس دول وأطلق عليها اسم بريكس باللغة الإنجليزية. وفي نوفمبر من نفس العام، عقد قادة البريكس أول اجتماع غير رسمي لهم عشية قمة مجموعة العشرين في مدينة كان بفرنسا. وقد عقد قادة البريكس حتى الآن ١٤ اجتماعًا و٩ اجتماعات غير رسمية. ويتماشى مفهوم تعاون بريكس مع اتجاه إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ويفضي إلى تعزيز العولمة الاقتصادية المفتوحة والشاملة والمشتركة والمتوازنة، ويتماشى مع اتجاه عصر التنمية السلمية والتعاون المربح للجانبين. قبل مجموعة البريكس، كان الصوت الأقوى في العالم هو مجموعة السبعة برئاسة الولايات المتحدة. وهذه الدول السبع هي من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم وهي دول رأسمالية متقدمة راسخة، ومن ثم فإن تشكيل دول بريكس الخمس وإنشاء آلية تعاون بريكس يمثل صعود دول الأسواق الناشئة والدول النامية، حيث يستخدمون قوتهم للعمل معًا للحصول على مكانة وصوت للدول النامية في المؤسسات الدولية.

تمثل دول البريكس ٢٦.٤٦% من إجمالي مساحة العالم و٤١.٩٣% من إجمالي سكان العالم[٣]. فهي تتمتع بسوق محلية ضخمة، وموارد طبيعية وفيرة، وقاعدة سكانية كبيرة، ونقطة

بداية اقتصادية منخفضة، وإمكانات تنموية كبيرة، فهي تمثل بلدان الأسواق الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

منذ إنشاء آلية تعاون البريكس، التزمت بتعزيز بناء عولمة اقتصادية مفتوحة وشاملة ومشتركة ومتوازنة وإقامة نظام دولي عادل ومنصف وديمقراطي وأكثر تمثيلا، حيث تتعزز وإن أسس تعاون بريكس بشكل متزايد وتتوسع مجالاتها تدريجيًّا، وتتميز باجتماعات القادة كدليل على جدية آليات التعاون، وتدعمها الاجتماعات الوزارية مثل اجتماع الممثل الأعلى للشؤون الأمنية واجتماع وزراء الخارجية. وقد تم تطوير هيكل التعاون العملي في عشرات المجالات بما في ذلك التعليم والصحة ومراكز الفكر والمدن الشقيقة. لقد تجاوز تأثير تعاون بريكس نطاق الدول الخمس وأصبح قوة بناءة في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة العالمية، وتعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية. لقد مرت كل دولة من الدول الخمس برحلة غير عادية معًا على طريق التنمية الذي يناسب ظروفها الوطنية وحققت إنجازات كبيرة.

المبحث الثاني: نظرية الإقليمية الجديدة

في العلاقات الدولية، يشير مصطلح الإقليمية إلى شعور مشترك بالهوية والغاية مقترنًا بإنشاء مؤسسات ووضعها حد التطبيق لتعبر عن هوية هوية معينة وتشكل أساس العمل المشترك ضمن منطقة جغرافية ما. تعتبر الإقليمية واحدة من العناصر الأساسية لنظام التجارة الدولية (جنبًا إلى جنب مع العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف)[٤].

تنبع خلفية النزعة الإقليمية الجديدة من موجة "الإقليمية القديمة" التي ظهرت في الخمسينيات والستينيات. كانت خلفية ظهور الإقليمية القديمة من خلال التصنيع السريع لأوروبا في أوائل القرن العشرين، فظهرت مشاكل حضرية داخل المدن مثل التدهور البيئي الصريح، والتوسع السكاني، والانخفاض الضمني في نوعية الحياة. وردًا على هذه المشكلة، دعا العلماء الذين يمثلهم عالم البيئة الاجتماعي باتريك جيدس (Patrick Geddes) والمخطط لويس ممفورد (Lewis Mumford) إلى التنمية المتوازنة واللامركزية للمناطق الحضرية والريفية، وهو ما يسمى الإقليمية البيئية. ومع ذلك، فإن التطور الحقيقي للإقليمية حدث في أواخر

الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد تقديم نظرية الاتحاد الجمركي لِيعقوب فينير(Jacob Viner). وقد أدت مفهومي خلق (إنشاء) التجارة(Trade Creation) وتحويل التجارة (Trade Diversion) إلى تسريع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى حد كبير. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الإقليمية دراسةً نظريةً على مستويات أكاديمية متعددة مثل الاقتصاد الإقليمي والتنمية الحضرية، وقد ألهمت بشدة تخطيط التجمعات الحضرية في التنمية الحضرية، وخاصة بناء آليات التنسيق الحكومية الدولية في عملية التنمية الإقليمية.

لقد تم اقتراح مصطلح الإقليمية الجديدة مقارنة بالإقليمية وقد مرت بثلاث مراحل تقريبًا:

١. مرحلة "الإقليمية البيئية"(Ecological Regionalism) في أوائل القرن العشرين: أدى التصنيع السريع والانتشار السريع للمدن الكبيرة إلى الخارج في حدوث مشكلات حضرية مثل تدهور البيئة الحضرية الداخلية والاكتظاظ السكاني وانخفاض نوعية الحياة. و"الإقليمية" هي دراسة قانون التوسع المكاني من منظور التكيف مع البيئة، والدعوة إلى إخلاء الضواحي، والتنمية الحضرية والريفية المتوازنة، والتنمية اللامركزية للسيطرة على المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الاكتظاظ في المراكز الحضرية. أما "الحضرية" فهي استراتيجية حضرية متأثرة بالبيئة الحضرية وتدعو إلى التجديد الحضري وتطوير المشاريع العامة.

٢. المرحلة الاستكشافية للجغرافيا الإقليمية وتخطيط التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والتنظيم الإقليمي في منتصف وأواخر القرن العشرين: في أواخر الأربعينيات، أسس "العلم الإقليمي" وحاول استخدام أساليب البحث الاقتصادي وأساليب البحث الكمي لدراسة قضايا التنمية الاقتصادية الإقليمية، وعرّف التخطيط الإقليمي بأنه "قضايا الموارد وتخطيط التنمية الاقتصادية الإقليمية ". بعد عام ١٩٦٠م، بدأت منظمات حماية البيئة في جذب انتباه الناس ودعت إلى تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين بغرض حماية البيئة. كما استكشفت البلدان التنظيم الإقليمي.

نظرية الإقليمية الجديدة هي نظرية علاقات دولية تهدف إلى شرح وفهم التعاون والعمل الجماعي بين الدول والمناطق. وتؤكد على أهمية الجغرافيا السياسية والتكامل الإقليمي، وتعتقد أن التعاون بين البلدان داخل منطقة جغرافية محددة يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية وسياسية وأمنية.

٣. ثلاث مراحل من التقدم الجديد لـ"الإقليمية الجديدة" منذ الثمانينيات والتسعينيات

في تسعينيات القرن العشرين، أصبح التدهور البيئي المتزايد، وندرة الموارد، والتمايز الاجتماعي، وفقدان الخصائص المحلية، وتماثل المناظر الطبيعية الثقافية والمادية، من المشاكل الشائعة التي تواجه المناطق والمدن العالمية. وتتطلب التنمية الإقليمية مسارًا جديدًا. أولاً، تم إدخال نظرية التنمية المستدامة في أبحاث التنمية الإقليمية. وهذا يعني أنه ينبغي النظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معا. علاوة على ذلك، فإن حركات مثل "الازدهار من خلال التخطيط الإقليمي"، و"التوسع الحضري الجديد"، و"المجتمعات الصالحة للعيش" كلها ناجحة. بالإضافة إلى ذلك، منذ التسعينيات، كانت الأبحاث حول التنمية الإقليمية المنسقة في علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية كثيرة للغاية، وأصبحت وجهات نظر وآراء الدراسات الإقليمية أكثر نشاطًا[٥].

بعد ثمانينيات القرن العشرين، ومع تزايد تركيز الاقتصاد العالمي على تنمية التقارب التي تركز على المنطقة، أصبحت خصائص النزعة الإقليمية أكثر وضوحًا. ومن أجل تمييزها عن مفهوم الإقليمية في السبعينيات وما قبلها، بدأت الأبحاث ذات الصلة في استخدام "الإقليمية الجديدة". أي أن الإقليمية الجديدة والإقليمية القديمة منقسمتان على أساس "الحرب الباردة" باعتبارها العقدة الزمنية.

الإقليمية التقليدية هي ظاهرة تكامل إقليمي تقودها الحكومة وتعتبر المناطق الكلية نتيجة للتعاون الحكومي وعملية التكامل الإقليمي التي تقودها قوى التخطيط من أعلى إلى أسفل. ظهرت الإقليمية الجديدة في عصر العولمة واللامركزية والليبرالية الجديدة، وتتمثل أكبر سماتها في تحقيق الهدف التنموي المتمثل في التكامل الإقليمي من خلال قوى السوق من القاعدة إلى

القمة والمشاركة الاجتماعية، وهي نظام مفتوح ومتعدد الأبعاد ومتعدد المستويات، وتعمل فيه جهات فاعلة متعددة معًا لتعزيز التكامل الإقليمي.

واتسمت هذه المرحلة بتحول النظام الدولي، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وصعود العولمة. بدأ علماء العلاقات الدولية يلاحظون زيادة التعاون الإقليمي، مثل التكامل الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). يعتقد العديد من منظري النزعة الإقليمية الجديدة أن التعاون الإقليمي يمكن أن يساعد البلدان في حماية مصالحها الخاصة في عصر العولمة.

ولذلك، فإن جوهر الإقليمية الجديدة هو التكامل الإقليمي الذي تعززه المنافسة والتعاون بموجب مدونة قواعد سلوك السوق. تختلف "الإقليمية الجديدة" عن نظرية التنمية الإقليمية التقليدية، ولا تمتلك نظامًا نظريًا صارمًا منطقيًا أو حتى تعريفًا واضحًا للفئات المفاهيمية، فهي تمثل مجموع سلسلة من الحركات الحالية المدفوعة بالسعي لتحقيق التنمية والتكامل الإقليمي المنسق. ويتضمن المحتوى التخطيط المكاني الإقليمي والجغرافيا الاقتصادية الإقليمية والتنمية الاجتماعية والحكم الإقليمي المشترك على مستويات متعددة. وفي ضوء الخصائص الإقليمية، فإنها تؤكد على الارتباط الوثيق والتكامل بين الاستراتيجيات الإقليمية المتعددة، ويتم التعبير عن جميع التدابير لتحقيق أهداف التنمية والتكامل الإقليمي المنسق في مفهوم "الإقليمية الجديدة".

تشمل الأفكار الرئيسية للنظرية الإقليمية الجديدة ما يلي:

التأثير الجيوسياسي: ترى النظرية الإقليمية الجديدة أن الموقع الجغرافي له تأثير مهم على التعاون والعمل الجماعي بين البلدان. فإن التعاون والتفاعل بين الدول ضمن منطقة جغرافية محددة يمكن أن يعزز تحقيق المصالح المشتركة.

التكامل الاقتصادي: تؤكد نظرية الإقليمية الجديدة على أهمية التكامل الاقتصادي. تعمل الدولة على تعزيز تحرير التجارة وتسهيل الاستثمار والتكامل الاقتصادي من خلال إنشاء اتفاقيات التجارة الإقليمية والأسواق المشتركة ومناطق التعاون الاقتصادي.

التعاون الأمني: ترى النظرية الإقليمية الجديدة أن التعاون والحوار بين دول المنطقة في المجال الأمني يمكن أن يعزز الاستقرار والأمن الإقليميين. يمكن للدولة تعزيز التعاون الأمني الإقليمي من خلال إنشاء آليات أمنية إقليمية والمكافحة المشتركة للجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب.

الهوية الإقليمية: تؤكد النظرية الإقليمية الجديدة على أهمية الهوية الإقليمية. إن التعاون بين الدول داخل منطقة جغرافية معينة يمكن أن يعزز التفاهم والثقة المتبادلة بين بعضها البعض، ويساعد في بناء مجتمع إقليمي وتعزيز الوئام والاستقرار الإقليميين.

وبدأت النزعة الإقليمية الجديدة بعد عام ٢٠٠٠م تدريجيًّا في تسليط الضوء على أهمية المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية. ولم تعد المنظمات الإقليمية مقتصرة على التعاون الحكومي الدولي، بل شملت أيضا جهات فاعلة غير حكومية مثل منظمات المجتمع المدني والشركات المتعددة الجنسيات. تولي هذه المرحلة من الإقليمية الجديدة المزيد من الاهتمام للقضايا العالمية، مثل تغير المناخ، والأمن السيبراني، والوقاية من الأوبئة ومكافحتها، والتي تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب التعاون عبر الإقليمي لحلها. وهذه أيضًا إحدى خلفيات صعود دول البريكس.

المبحث الثالث: اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في فترة ما بعد الوباء

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تجاوز متوسط معدل النمو الإجمالي لدول البريكس ٨%، وهو ما لم يكن أعلى من متوسط معدل النمو البالغ ٦% في الاقتصادات الناشئة فحسب، بل كان أيضًا أعلى بكثير من متوسط معدل النمو البالغ ٢.٦% في الاقتصادات المتقدمة. وحتى جنوب أفريقيا، الأضعف، كان أداؤها أفضل من الاقتصادات المتقدمة. ومن بين هذه الاقتصادات، تتمتع الصين بأسرع نمو اقتصادي. وفي عام ٢٠١٠، ارتفعت من المركز العاشر إلى المركز الثاني في التصنيف الاقتصادي العالمي، تاركة اليابان وراءها والتي كانت أكبر اقتصاد منذ قرن من الزمان. وبالإضافة إلى جنوب أفريقيا، فإن معدلات

النمو في البلدان الثلاثة الأخرى أيضاً مبهرة للغاية. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، احتلت الهند والبرازيل وروسيا أيضًا المرتبة الثالثة والسابعة والثامنة من بين أكبر الاقتصادات في العالم على التوالي. ومن بين الاقتصادات العشرة الأولى في العالم، تحتل دول البريكس أربعة مراكز في ضربة واحدة. ولم تصبح دول البريكس نموذجًا للدول الناشئة والنامية فحسب، بل تعتبر أيضا "المحرك الجديد" للنمو المستدام للاقتصاد العالمي.[٦]

مع دخول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لا تزال الأزمة المالية الدولية تؤثر بشكل مدمر على النمو الاقتصادي العالمي. وقد دخلت التجارة العالمية فترة من التكيف العميق، مما أدى إلى قمع نمو صادرات دول بريكس. منذ ذلك الحين، وبما أن تعافيَّ الاقتصادات المتقدمة الكبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان كان أضعف من المتوقع، فقد كان له تأثير كبير على الطلب على الصادرات في دول بريكس. فكانت معظم دول بريكس ودول ناشئة والبلدان النامية تعاني من الركود. وفي مثل هذه المرحلة الصعبة، لا تعاني التنمية من التباطؤ فحسب، بل إن التعافي الاقتصادي قد ينقطع.

وتتمتع روسيا بصناعة واحدة، وبنية صناعية غير معقولة، ونمو منخفض في السوق؛ وتعاني البرازيل من مشاكل بنيوية مثل الضرائب الباهظة، والبنية الأساسية المتخلفة بشدة، وانكماش الصناعات التحويلية، كما أن نموها الاقتصادي ضعيف، كما أن إنشاء البنية التحتية متخلف للغاية، والنمو ضعيف أيضًا، كما عانت جنوب أفريقيا من مشاكل مثل اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل والبنية الصناعية غير المعقولة، وكانت تعاني منذ فترة طويلة من معضلة التنمية. في السنوات العشر الماضية، اعتمدت الصين على نظامها الاجتماعي المتفوق، ونظامها الاقتصادي السليم، وقدرتها القوية على الشفاء الذاتي، والاستراتيجية الدبلوماسية الرائعة لتحتل مكانتها بقوة كثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتتطور بسرعة، وتصبح الاقتصاد الشرعي الوحيد في عام ٢٠٢٠.

تواجه دول البريكس اليوم العديد من الصعوبات والتحديات، والتي تتجلى بشكل خاص في الجوانب التالية:

أولا، انخفاض تأثير الترويج لتطبيق ونشر التقدم العلمي والتكنولوجي بشكل كبير.

ثانيا، هناك تغييرات جديدة في المعروض من العمالة لا تساعد على تنمية دول البريكس.

ثالثا، أدى تعديل الهيكل الصناعي إلى انخفاض إنتاجية العمل في المجتمع بأكمله.

المبحث الرابع: تحليل المنطق والأهمية وراء التوسع التاريخي الأول لدول بريكس

تعتمد دول بريكس المختارة على متطلبات وشروط معينة:

١. القوة الاقتصادية: الشرط الأساسي لاختيار دول البريكس هو حجمها الاقتصادي الكبير وإمكاناتها. وعادة ما تكون هذه البلدان من بين أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة في العالم ولديها ناتج محلي إجمالي مرتفع نسبيًّا.

٢. الموقع الجغرافي: يتمتع الموقع الجغرافي لدول بريكس بأهمية كبيرة، إذ يغطي مناطق وأنظمة اقتصادية مختلفة، ويساعد على تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية.

٣. الاستقرار السياسي: ينبغي أن تتمتع دول بريكس ببيئة سياسية مستقرة نسبيًّا وقدرات حكومية على الحكم لضمان استقرار السياسة المحلية والتنمية المستدامة.

٤. النفوذ الدولي: يتعين على دول بريكس أن تلعب دورًا نشطًا في الشؤون الدولية وأن تمارس تأثيرًا هامًا في الحوكمة الاقتصادية العالمية والتعاون الإقليمي.

٥. الاستعداد للتعاون: ينبغي لدول بريكس أن تشارك بنشاط في آلية تعاون بريكس وأن تكون على استعداد لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي المتبادل وتعزيز التنمية المشتركة.

تجدر الإشارة إلى أن اختيار دول البريكس ليس عضوية رسمية في مؤسسة أو منظمة دولية، بل هو آلية تعاون تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الدول.

عززت مجموعة بريكس صفوفها هذه المرة بانضمام ست دول جديدة بينها دول عربية، وضمت قائمة الدول الملتحقة بالمجموعة الساعية لتعزيز نفوذها كلا من إيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والأرجنتين وإثيوبيا اعتبارا من كانون الثاني يناير ٢٠٢٤م. إن

انضمام هذه الدول العربية الثلاث إلى بريكس ضرورة تاريخية ومعلم مهم في التعاون بين بلدان الجنوب، ولن يلعب دورًا هامًا وإيجابيًّا في العولمة الاقتصادية فحسب، بل سيعزز بشكل كبير ازدهار وتنمية المنطقة العربية. وهناك أسباب عميقة الجذور وراء الموافقة على انضمام ثلاث دول عربية إلى مجموعة بريكس في نفس الوقت:

بادئ ذي بدء، تعد الدول العربية الثلاث الجديدة التي انضمت إلى مجموعة البريكس هي الأسواق الناشئة والدول النامية الأكثر تمثيلا في العالم العربي اليوم.

ثانيًا، تتمتع كل من مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بمزايا معينة من حيث القوة الاقتصادية، والتأثير في الشؤون الإقليمية والدولية، وحجم السكان، والمساحة الإقليمية، وتتمتع بقوة إجمالية قوية.

ثالثًا، بعد انضمام هذه الدول الثلاث إلى مجموعة البريكس، يمكنها تعزيز التمثيل العالمي والإقليمي لمجموعة البريكس بشكل أكثر فعالية. وعلى الرغم من وجود أعضاء سابقين من آسيا وأفريقيا، إلا أن هذه الدول الثلاث تمثل بشكل أفضل مصالح العالم العربي والدول العربية، حيث تشير التقارير الدولية إلى اهتمام الصين بتوسيع تجمع دول البريكس الخمس بضم المزيد من الأعضاء، خاصة مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، والتي يمكن أن تضيف للتجمع قوة كبيرة من حيث قوة الموقع الاستراتيجي، والتأثير في أسواق النفط والغاز العالمية.

وباعتبارها دولة شرق أوسطية مهمة، تلعب مصر دورًا رئيسيًا في الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي. تتمتع مصر بتاريخ وثقافة غنية وإمكانات سوقية ضخمة وموقع جغرافي استراتيجي وموارد قناة مهمة. وسيساعد انضمام مصر دول البريكس على دعم صادراتها الموجهة إلى الدول الخمس، إضافة إلى توسيع نفوذها في أفريقيا والشرق الأوسط، وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الأخرى، ومعالجة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والفقر وتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، ستستفيد مصر أيضًا من خبرة ودعم دول البريكس، وتسريع التحول الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلاد، وتحسين مكانتها وسمعتها الدولية .

وفي السنوات الأخيرة، اندمجت المملكة العربية السعودية بنشاط في النظام العالمي، على أمل الانضمام إلى المزيد من المنظمات الدولية المؤثرة والمشاركة بشكل أكثر نشاطًا في الحوكمة العالمية. تعد المملكة العربية السعودية واحدة من أسرع الاقتصادات الكبرى نموًا في العالم وأكبر اقتصاد في الشرق الأوسط. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للسعودية في عام ٢٠٢٢م ٢ تريليون دولار[٧].

واستثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي منتج رئيسي للنفط في منظمة أوبك، بكثافة في البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، كما قامت بتوسيع الشراكات الاقتصادية في السنوات الأخيرة. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٢م ٥٠١.٤ مليار دولار أمريكي[٨]. وفي الوقت نفسه، تسعى دولة الإمارات إلى التحول نحو تنويع التجارة بما يتجاوز الطاقة المعتمدة على الهيدروكربون وأن تصبح مركزًا تجاريًا عالميًا. ومن المتوقع أن يصل حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات إلى ٢.٢ تريليون درهم (٥٩٩ مليار دولار) في عام ٢٠٢٢، بزيادة سنوية قدرها ١٧%، كما ستزيد الصادرات غير النفطية بنسبة ٦% على أساس سنوي[٩].

ويمكن تحديد الأسباب الرئيسية لانضمام الدول الثلاث إلى البريكس كالآتي:

١. في التنمية الاقتصادية: تعد مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من الاقتصادات المهمة في الشرق الأوسط، فسيساعد الانضمام إلى مجموعة بريكس على تحسين وضع الدول الثلاث على الساحة الاقتصادية الدولية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الاقتصاد المحلي.

٢. في النفوذ السياسي: بريكس هي منظمة دولية ذات تأثير سياسي مهم، فستساعد عضوية الدول الثلاث في بريكس على تحسين وضعها على الساحة السياسية الدولية وحماية مصالحها الخاصة بشكل أفضل.

٣. في التعاون التجاري: بعد انضمام الدول الثلاث إلى بريكس، يمكنها إقامة تعاون تجاري أوثق مع دول بريكس الأخرى، وتوسيع التجارة الخارجية، وتعزيز التنمية الصناعية المحلية.

٤. في بناء البنية التحتية: تتمتع دول بريكس بخبرة وموارد غنية في بناء البنية التحتية، ويمكن للدول الثلاث التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في مجال إنشاء البنية التحتية لتحسين مستوى بناء البنية التحتية المحلية من خلال الانضمام إلى بريكس.

٥. في التعاون في مجال الطاقة: باعتبارها دولا غنية بموارد النفط والغاز الطبيعي، فإن عضوية الدول الثلاث في البريكس ستساعدها على التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في مجال الطاقة والحفاظ بشكل مشترك على أمن الطاقة.

٦. في التنمية السياحية: تتمتع الدول الثلاث بموارد سياحية غنية، وسيساعد الانضمام إلى بريكس في جذب المزيد من السياح من دول بريكس وتعزيز تنمية السياحة. فباختصار، سوف يساعد انضمام الدول العربية إلى مجموعة بريكس في تحسين وضعها الدولي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتعميق التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى.

في الواقع، كانت أول ممارسة للإقليمية من قبل الدول العربية هي جامعة الدول العربية. وكمثال نموذجي للتعاون بين بلدان الجنوب والإقليمية، تأسست جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م كتحالف سياسي واقتصادي يتألف من ٢٢ دولة عربية. ويهدف التحالف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية، وحماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء، ويلعب دورًا إيجابيًّا في حماية سيادة الدول العربية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وبعد استقلال الدول العربية، سعت كافة الدول إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين وحاولت تعزيز التجارة البينية الإقليمية. وقامت الدول الأعضاء بالتنسيق فيما بينها، والتفاوض والتوصل إلى اتفاقيات بشأن القضايا المشتركة. وعلى المستوى الاقتصادي، يعمل التحالف بنشاط على تعزيز اقتصادات الدول الأعضاء وتحقيق التنمية المشتركة من خلال سياسات التنمية التعاونية وخطط التعاون. ومع ذلك، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، من الواضح أن هذا النوع من التحالف الإقليمي ذو التوجه العرقي له حدود معينة. فمن ناحية، فإن تعاون التحالف مقيد إلى حد كبير بسبب العوامل الجغرافية. ومن ناحية أخرى، فإن تنمية

كل دولة عضو غير متساوية إلى حد كبير، مما يجعل من الصعب تحقيق الوحدة المنهجية في التعاون في مسائل محددة. لذلك، في عملية التفاعل مع دول العالم، تحتاج الدول العربية المختلفة أيضًا إلى إجراء تعاون متعمق مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وتشكيل تأثيرات مشتركة.

وفي الواقع فإن مشاركة الدول العربية في منظمات التعاون العالمية الأخرى لن تؤدي إلى تقسيم الدول العربية، بل ستعزز تنمية الدول الشقيقة الأخرى من حيث تأثيرات الارتباط الإقليمي. هذه المرة، ومع توسع دول البريكس، من المؤكد أنه سيتم توقيع وتنفيذ عدد كبير من اتفاقيات إطار التعاون في المستقبل لتعزيز التنمية المتنوعة، وفي المقابل يسمح التكتل لهذه الدول بالاستنادة اقتصاديًا واستثماريًا في تبادلاتها التجارية ليصبح قوة مساندة للدول الأعضاء دوليًا وإقليميًا.

وفي حين يتعين على الدول الأعضاء في مجموعة البريكس الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها كل منها، فإنها تحتاج أيضا إلى الاستمرار في تعزيز البناء الاقتصادي للمنطقة بأكملها من خلال التعاون. ويتطلب ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية القائمة مع تعزيز السياسات التجارية النشطة لتعزيز تبادل السلع من خلال تقليل الحواجز التجارية المتبادلة وتحسين كفاءة التجارة. وفي الوقت نفسه، من الضروري أيضًا تسريع التعاون العلمي والتكنولوجي لتحقيق التعاون وتقاسم التقدم التكنولوجي. ومن الممكن أن يعزز التعاون في مجال البحث والتطوير تطوير منتجات تكنولوجية جديدة، وبالتالي تعزيز الابتكار المستقل في دول البريكس. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على دول البريكس أيضًا أن تسعى جاهدة لزيادة التبادلات الشعبية والثقافية بين الدول العربية، وتعزيز التبادلات الثقافية غير الحكومية، وزيادة التفاهم والصداقة بين بعضها البعض. تعزيز التشاور والتعاون في مختلف السبل لتحقيق التنمية المشتركة والمستدامة، وحتى إيجاد سبل لحل الخلافات بين الدول الأعضاء بشكل فعال في المستقبل.

الخاتمة

ويتوافق هذا التوسع في دول البريكس مع الخصائص الأساسية الخمس للإقليمية الجديدة: الشمولية، والأقاليمية، والانفتاح، والذاتية، والتقارب. وقد ضمت دول البريكس منذ البداية آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا، وهي جميعها قارات تقع فيها دول العالم الثالث، وتتماشى مع خصائص الشمولية؛ ثانيا، أصبح التعاون الاقتصادي داخل الدول الأعضاء تدريجيا أكثر إقليمية، بدءا من المجال المالي: حيث شهدت الفترة الأخيرة تصاعد الاهتمام باستخدام العملات الوطنية في التجارة بين الدول، خاصة من جانب الصين وروسيا والهند وتركيا وإيران، كما ناقشت منظمة شنغهاي للتعاون زيادة حصة العملات الوطنية في التسويات المتبادلة بين الأعضاء، كما تعتزم البرازيل والأرجنتين تبني عملة موحدة بين البلدين، وذلك تمهيدًا لدعوة باقي دول أمريكا اللاتينية للانضمام لهذا المشروع، وقد تم تنفيذ عدد من المواضيع في مجالات الاقتصاد والطاقة وغيرها من المجالات، والتي تتماشى مع خصائص الهيكلة الإقليمية، وقامت الدول الأعضاء بالتعاون الشامل على أساس مبادئ الانفتاح، المساواة والشمول، مع المنفعة المتبادلة والتعاون والتكامل، مما يعكس علامات زوتشيه؛ المالية: لا تسمح الشؤون الداخلية لدول البريكس بتدخل القوى الخارجية، وتتخلص تمامًا من الهيمنة والميول الاستعمارية للدول الغربية التقليدية، والتي تتماشى مع خصائص الخضوع، فدول البريكس تسير على الطريق الصحيح وبدأت توسعها الثاني، وأكثر من ٤٠ دولة ترغب في الانضمام إلى دول البريكس، وهذا يدل على أن نفوذ دول البريكس يتزايد وأهدافها ومصالحها تتقارب تدريجيًا. في المستقبل، يتعين على كل من دول البريكس الخمس والدول العربية الثلاث المنضمة حديثًا تنفيذ تعاون تكميلي على أساس مبدأ السلام والرخاء المشترك، والقيام بعمل متعمق بشأن الهوية الإقليمية، وبناء المؤسسات، وتحسين النظام، والارتقاء بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مستوى تاريخي جديد!

الهوامش

1- https://www.project-syndicate.org/commentary/another-bric-in-the-wall-2009-10
2https://www.fmprc.gov.cn/web/gjhdq_676201/gjhdqzz_681964/jzgj_682158/jbqk_682160/
3- W.J. Ethier, The International Commercial System, 11
4 郑先武：《区域研究的新路径："新区域主义方法"述评》，载《国际观察》，2004 年第4 期，第65页。
5- 《金砖国家经济社会发展报告》，社会科学文献出版社出版的图书，林跃勤、周文，2011年。
6https://web.archive.org/web/20220602032136/https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April/weo-report?c=456,&s=NGDPD,PPPGDP,NGDPDPC,PPPPC,&sy=2020&ey=2027&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1
7https://web.archive.org/web/20220515201029/https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April/weo-report?c=466,&s=NGDPD,PPPGDP,NGDPDPC,PPPPC,&sy=2020&ey=2027&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1
8- https://www.moec.gov.ae/-التجارة-الخارجية-غير-النفطية-لدولة-الإمارات-توا/

المراجع

1. Nesadurai, Helen E. (2003). Globalization, domestic politics and regionalism. London: Routledge
2. Keohane, Robert., and Nye, Joseph. (1997). After the Cold War: international institutions and state strategies in Europe. Harvard University: Center for International Affairs
3. Mitrany, David. (1948). Approach to World Organization International Affairs. Royal Institute of International Affairs), Vol. 24, No. 3
4. Hafez, Zakir. (2004). The dimensions of regional trade integration in Southeast Asia, Ardsley: Transnational Publisher
5. Louise, Fawcett., Andrew, Hurrell. (1995). Regionalism in world politics. New York: oxford University Press
6. Mansfield, E.D. and H. Milner. (1999). 'The new wave of regionalism.' International Organization 53:589-627
7. Hettne, Bjorn. (1995). International political economy: understanding global disorder. Nova Scotia: Fernwood publishing
8. Schulz, Michael. (2001). Regionalism in a globalizing world: a comparative perspective on forms, Actors, and progresses. New York: Palgrave
9. Spindler, Manuela. (2003, March). New regionalism and the construction of global order. United Kingdom: University of Warwick
10. 张振江. 区域主义的新旧辨析[J]. 暨南学报(哲学社会科学版)，2009(3).
11. 陈勇. 新区域主义评析[J]. 财经论丛(浙江财经学院学报)，2005(6)：57-63.
12. 袁政. 新区域主义及其对我国的启示[J]. 政治学研究，2011(2).
13. 叶林. 新区域主义的兴起与发展：一个综述[J]. 公共行政评论，2010(3).
14. 吴瑞坚. 新区域主义兴起与区域治理范式转变[J]. 中国名城，2013(12)：4-7.
15. 许源源，孙毓蔓. 国外新区域主义理论的三重理解[J]. 北京行政学院学报，2015(3)：1-8.
16. 苗长虹，樊杰，张文忠. 西方经济地理学区域研究的新视角——论“新区域主义”的兴起[J]. 经济地理，2002(6)：644-650.